

بيان اعلامي

مؤتمر تناغم تقارير الشركات في ظل عولمة المعايير
الذي عقد في مقر جامعة الدول العربية - القاهرة يومي 23-24 شباط (فبراير) 2008

حضرة الزميل المحترم ،

تحية وبعد ،

برعاية أمين عام جامعة الدول العربية الدكتور عمرو موسى ممثلاً بمعالي الوزير الدكتورة ميرفت التلاوي وفي مقر جامعة الدول العربية في القاهرة ، عقدت المنظمة العربية لخبراء المحاسبة القانونيين مؤتمرها السنوي حول :

" تناغم تقارير الشركات في ظل عولمة المعايير "

بالاشتراك مع المنظمة العربية للتنمية الادارية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ومصرف لبنان والبنك الدولي ، حيث شارك في هذا المؤتمر حوالي 200 مشارك من سبعة عشر دولة عربية وقدم الابحاث اربع وعشرون باحثاً.

بدأ المؤتمر اعماله في تمام الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم السبت الموافق 2008/2/23 ورفعت جلساته في تمام الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم الاحد الموافق في 2008/2/24 حيث تضمن العناوين الآتية :

المحور الأول : مهام اعضاء مجلس الادارة في ظل العولمة

برئاسة الأستاذ / الدكتور عادل بودي .
الأمين المساعد للمنظمة العربية لخبراء المحاسبة.

حيث قدمت الأبحاث الآتية :

الأستاذ الان باليان - نائب الرابع حاكم مصرف لبنان
الأستاذ إمام حامد خليفة
الأستاذ الدكتور عصمت صحصاح

- الخطة الاستراتيجية السنوية
- دور الخطة الاستراتيجية في تطوير الاداء
- محددات واطار عمل مجلس الادارة في ظل الحوكمة

المحور الثاني : تحديات الشركات المتوسطة والصغيرة

برئاسة الأستاذ / مروان زنتوت
عضو مجلس إدارة جمعية الصداقة المصرية اللبنانية .

حيث قدمت الأبحاث الآتية :

الأستاذ الدكتور / أشرف جمال الدين
الأستاذ الدكتور / عمرو زيدان
الأستاذ / عبدا لله الرويس
الأستاذ / جوزيف رزق

- الفصل بين مصالح الشركة ومصالح المؤسس
- إعداد ميثاق لشركة العائلة
- أعمال لجنة المراجعة الداخلية
- معايير محاسبة الشركات المتوسطة والصغيرة

المحور الثالث: الرقابة على جودة أعمال مراقبي الحسابات في العالم العربي برئاسة الأستاذ / محمد سليمان الصلاح الأمين المساعد للمنظمة العربية لخبراء المحاسبة

حيث قدمت الأبحاث الآتية :

- تجربة مجلس التعاون الخليجي في مهنة مراجعة الحسابات
- تجربة المملكة العربية السعودية في مجال مراقبة الاداء المهني

معالي الأستاذ / عبد العزيز الراشد
الأستاذ الدكتور / يحيى بن علي الجبر

المحور الرابع: شفافية البيانات المالية لتمكين الإدارة من اتخاذ القرارات

برئاسة الأستاذ الدكتور/ حمدي الأمين
رئيس مصف المحاسبين - الجزائر

حيث قدمت الأبحاث الآتية :

- أنواع التقارير المالية السنوية
- مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة في ظل متطلبات الحوكمة
- المعيار 16 تقييم الأصول الثابتة
- التدقيق بالرقابة المستمرة

الأستاذ / محمد يحيى
الأستاذ الدكتور/ محمد فداء بهجت
الأستاذ / جورج جريس
الأستاذ / يوسف المبارك

المحور الخامس: تأثير النظام الإداري على أداء وتقييم الموظفين

برئاسة الأستاذ الدكتور/ محمد خالد المهديني
وزير مالية سوريا الأسبق

حيث قدمت الأبحاث الآتية :

- المفاهيم الحديثة في إدارة الموارد البشرية
- كيف تدير مواردك البشرية
- فصل الملكية عن الإدارة وتأثيرها على كفاءة أداء المديرين
- الامتثالية في صياغة تقارير الشركات الإنتاجية

الأستاذة / لارا خمش
الأستاذ / ممدوح أبو السعود
الأستاذ / الدكتور صالح عبوده
الأستاذ الدكتور / مؤيد الفضل

بعد ذلك صدرت عن المؤتمرين التوصيات الآتية :

أولاً:

في سياق السعي المستمر لتوسيع وتطوير الاسواق المالية والاقتصادية العربية، وتأسيس مبدأ الشفافية والمساءلة، ما يترتب عليه ضرورة تطبيق مفهوم الحوكمة على الشركات المساهمة العامة (بما فيها الشركات ذات النفع العام) وتشكيل لجان للمراجعة ولجان الترشيحات والمكافآت وأخرى لإدارة المخاطر، من أعضاء مستقلين يتسمون بالسمعة والاخلاق الحسنة ويتمتعون بالخبرة والتمرس في الامور المالية والفنية المتعلقة بطبيعة اعمال الشركة.

ثانياً:

أهمية متابعة أعضاء مجالس الإدارة في الشركات العامة (بما فيها المصارف وشركات التأمين) لدورات تدريب متخصصة افساحاً في المجال امامهم للاطلاع على الاساليب الصحيحة لممارسة مهام العضوية في مجلس الإدارة.

ثالثاً:

الأخذ بما أخذت به معظم دول العالم بعد مرورها بتجارب كثيرة من الفصل بين الهيئات المسؤولة عن مهنة المحاسبة والمراجعة وذلك على الشكل الآتي :

أ – في معايير المحاسبة : لاصدار معايير محاسبة ، ضرورة تشكيل مجلس لمعايير المحاسبة شرط ان يكون شخصية اعتباريه مستقلة عن كل ما عداه ويكون مستقلاً مالياً وادارياً ، وقانونياً ويتم تمويله من قبل المنشآت المستفيدة من المعايير كالاسواق المالية ، ويكون مجلس ادارته متفرغاً.

ب – في مراقبة جودة الاداء لمهنة خيرات في المحاسبة بغية التحقق من أداء خبراء المحاسبة يجب تشكيل مجلس للرقابة يكون مستقلاً عن كل ما عداه ادارياً، مالياً، وقانونياً، ويتم تمويله من قبل الحكومة، عن طريق السوق المالية ، ويكون لمجلس ادارته صلاحيات واسعة في الرقابة ورفع الدعاوى وايقاع العقوبات.

رابعاً:

تشكيل مجلس عربي لمعايير المحاسبة بشكل يتوافق مع المعايير الدولية على ان يكون هذا المجلس مستقلاً قانونياً وادارياً ومالياً.

خامساً:

قيام الدول العربية التي لم تشكل هيئات مهنية مستقلة للإشراف على مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة المبادرة الى تشكيل هيئات لديها والاستفادة من تجارب الدول التي سبقتها.

سادساً:

توصل المؤتمر إلى ضرورة التوافق بين معايير المحاسبة الدولية والوطنية وخلص المجتمعون الى ان التجربة تؤكد ان منهج التوافق بين المعايير يتكون من الخطوات التالية وفقاً لتسلسلها:

- (1) دراسة أوجه الاختلاف وحلها، مثل تعديل الانظمة او المعيار.
- (2) التأكد من توفر الموارد المادية و البشرية القادرة على تطبيق المعايير لدى المحاسبين القانونيين والمنشآت الاقتصادية التي تطبق المعايير.
- (3) التأكد من توفر الموارد المادية والبشرية القادرة على التأكد من تطبيق المعيار لدى الجهات الرقابية، التشريعيه والمهنية.
- (4) اصدار قرار بتبني المعيار المتعارف عليه بعد معالجة الاختلاف .

نشكر لكم تجاوبكم .

وتفضلوا بقبول الاحترام

الأمين العام

د. موفق اليافي